



اسم المقال: عرض كتاب (بريطانيا في افريقيا) للمؤلف توم يورتيوس

اسم الكاتب: م.م. ماجد حميد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6929>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 17:17 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



عرض كتاب
 { (بريطانيا في افريقيا)
 للمؤلف توم بورتنيوس }
 للمؤلف توم بورتنيوس

المدرس المساعد
 ماجد حميد^(*)

ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي

الناشر: الدار العربية للعلوم ناشرون/ بيروت

سنة النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ١٩٠.

بادئ ذي بدء يمكن القول أن مؤلف الكتاب (توم بورتنيوس) قد أمتهلك من المؤهلات الشخصية فضلاً عن امتلاكه فرص القرب من دوائر صنع السياسة الخارجية البريطانية وخصوصاً ما يتعلق من ها بأفريقيا فهو أي توم بورتنيوس قد عمل ل مدة ثلاث سنوات في (الوايتمول) كمستشار في إدارة الصراع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCO). وقد أنتدب في العام (٢٠٠٠) لتولي منصب في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث وهو جزء من لجنة حكومية تعنى بمنع الصراعات في أفريقيا وهي مبادرة تهدف الى توحيد جهود المملكة المتحدة في إدارة الصراعات في أفريقيا وجعلها أكثر إستراتيجية وكانت وظيفة توم بورتنيوس تتمثل في تمثيل وحماية مصالح وزارة الخارجية والكونولث وكانت مؤهلات (توم بورتنيوس) في هذا المجال لا تقل عن عقد من الزمن تقريباً معظمها في هيئ الإذاعة البريطانية المعروفة باسم (World Service (B.B.C)، ككاتب صحفي وإذاعي يعنى بالسياسة الأفريقية، لاسيما في الصراعات المسلحة في أفريقيا، فضلاً عن مهمتين إضافيتين في عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في اثنتين من أعنف الصراعات الأفريقية وأكثرها تعقيداً: في الصومال عام ١٩٩٤ وفي ليبيريا ١٩٩٥.

ويعمل (توم بورتنيوس) حالياً مديراً إقليمياً لمنظمة "هيومن رايتس ووتش". وقد سافر كثيراً في أفريقيا اذ كان صحفياً ومسؤولاً تابعاً لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي وزارة الخارجية في الثمانينيات وأوائل التسعينيات وكان مراسلاً لصحيفة (الكارديان) اذ بدأ في القاهرة ثم لاحقاً في برلين والمغرب.

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

ونحن هنا أمام كاتب قد سبرغور أعماق أفريقيا وأكتشف ما كان عصياً عن الاكتشاف في هذه القارة العجوز في قدمها البكر في مكتشفاتها ومفاجأتها فعلاً أنها قارة المستقبل بما تحويه من موارد طبيعية من ماس وذهب والنفط الذي يعد عماد هذه الموارد الذي شاع خبره في أفريقيا فخطف القلوب والأبصار نحوها ولعمري هذا هو الدافع الأهم بالنسبة للسياسة البريطانية في أفريقيا ولغيرها من دول العالم التي حثت الخطى وشدت الرحال نحو أفريقيا التي كانت بالأمس منسية وأصبحت اليوم حاضرة وأن كان حضورها يدمي القلب لما نسمع ونرى عبر شاشات التلفاز من مشاهد العنف والبطش والتي لا تخلو منها أيدي القوى الكبرى.

لماذا اكتسبت أفريقيا هذا القدر من الأولوية والأهمية بالنسبة الى السياسة الخارجية البريطانية في ظل حزب العمال الجديد؟ ما هي المصالح والقيم التي تسعى بريطانيا الى نشرها عبر هذا التدخل؟ لماذا ارتفعت المساعدات لأفريقيا الى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي؟ كيف أثر تدخل المملكة المتحدة في الحرب على الإرهاب على جهودها هناك؟.

في كتابه بريطانيا في أفريقيا يسعى توم بورت يوس للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها حول دور بريطانيا في أفريقيا منذ عام ١٩٩٧ وهو يقدم عرضاً للاعبين الرئيسيين، والسياسات التي وضعوها في ظل الحرب على العراق ومستقبل مشاركة بريطانيا في القارة. ويقدم هذا الكتاب كشف حساب لما حققته بريطانيا، وفي أي المجالات فشلت في أفريقيا، ولماذا؟.

وهو الكتاب الأكثر إفادة من حيث تسليط الضوء على السياسة الخارجية لدولة غربية في أفريقيا ومنذ وقت طويل جداً. يأخذنا توم بورت يوس الى ما وراء الكواليس في سياسة العالم. ونادراً ما نجد مثل هذه التعقيدات تنقل بهذا الشكل المثير. فهو كتاب زاخر بالمعلومات عن السياسة البريطانية تجاه أفريقيا في ظل حكومة حزب العمال.

يقع الكتاب في مقدمة وأربعة فصول الفصل الأول كما اسماء كاتبه (الأطراف الفاعلة) والثاني (السياسة) والثالث (حدود النفوذ والدعم) والرابع (آفاق مستقبلية).

الغرض الأول من الكتاب هو دراسة كيف و لماذا حدث ذلك أي ما هي العوامل والأحداث التي تضافرت وجلبت أفريقيا الى واجهة السياسة الخارجية البريطانية خلال مدة حكم (توني بلير) رئيس الوزراء البريطاني للعشر سنوات التي قضاها في السلطة؟ وما هي التأثيرات، سواء داخل الحكومة أو خارجها، التي أدت الى هذا التحول؟ وما هي الأحداث التي وقعت في أفريقيا وفي العالم وساعدت على صياغة سياسة الحكومة البريطانية تجاه أفريقيا؟ وما هي الأسباب الموجبة والأسس المنطقية لهذه السياسات؟ وما هو تفسير المصالح التي تكمن خلفها؟.

أما الغرض الثاني من الكتاب فهو تحديد ما هي فعلاً السياسات والإستراتيجيات البريطانية في أفريقيا بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ وكيف تطورت . وكيف سعت حكومة المملكة المتحدة لتحقيق أهدافها وضمانها في أفريقيا في مجالات التنمية الديمقراطية والحد من الفقر، ومكافحة الإرهاب، وضع الصراعات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأمن الطاقة والتجارة والأعمال؟ وما هي الشراكات الدولية التي سعت وراءها لتحقيق أهدافها؟ وما موضع السياسة الأفريقية؟ وكيف ترجمت لجهود الواسعة التي بذلتها حكومة المملكة المتحدة لتعزيز النظام الدولي من خلال إصلاح الأمم المتحدة، وتوسيع الاتحاد الأوروبي وإنشاء المحلثة الجنائية الدولية؟

الغرض الثالث هو تقييم فعالية السياسات البريطانية في تلبية أهدافها في أفريقيا . فالى أي مدى قد نجحت المملكة المتحدة في تحقيق أهدافها وتأمين مصالحها؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء نجاح وفشل بريطانيا في أفريقيا؟ وما مدى القرارات التي اتخذت على أساس تحليل سليم للمشاكل التي سعت المملكة المتحدة الى معالجتها والنفوذ والتأثير الذين سعت المملكة المتحدة لتحقيق أهدافها؟.

يبدأ الكاتب في الفصل الأول من الكتاب (الأطراف الفاعلة) بعرض مقارنة بين حققتي رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان الذين أشرف على تفكيك المستعمرات البريطانية في أفريقيا على عكس (توني بليز) الذي قاد بريطانيا نحو العودة الى أفريقيا بصورة خجولة تتسم بالتدخل في شؤونها وتكريس إمبريالية جديدة . اذ يتحدث بعض الليبراليين الذين جاؤوا الى سدة السلطة عن سياسة خارجية ذات بعد أخلاقي توازنه عبارات مألوفة عن تعزير المصالح والقيم البريطانية والاحتفاظ بتحالف قوي مع الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن الاختبار الحقيقي لأي حكومة يكمن في تنفيذ ذلك . إنما كما جاء على لسان "هارولد ماكميلان الأحداث، أيها الفتى، الأحداث" وليست الخطط الموضوعة سلفاً مهما كانت جيدة هي ما يدفع السياسة الخارجية عموماً، كذلك كانت الأحداث في أفريقيا وغيرها هي التي دفعت حكومة العمال الى اتخاذ قرارات جعلت أفريقيا تدريجياً في واجهة سياستها الخارجية.

بحلول العام ١٩٩٧، بدأت معالم أفريقيا ما بعد الحرب الباردة تتضح ولم تكن تبشر بالخير . كانت الاضطرابات تعمم أنحاء عديدة من القارة في أفريقيا الوسطى كانت آثار الإبادة الجماعية في رواندا في عام (١٩٩٤) لا تزال تلقي بظلالها خاصة على جمهورية الكونغو الديمقراطية، اذ ساعدت على إشعال فتيل سلسلة من الحروب والصراعات القبلية التي تورطت فيها عسكرياً العديد من دول المنطقة، قتلت فيها مئات الآلاف من البشر خلال السنوات القليلة التي أعقبتها.

وفي ما وراء منطقة البحيرات الكبرى كان القرن الأفريقي منطقة صراع مزمن طوال مدة التسعينيات وظلت الصومال بلا حكومة مركزية بعد انهيارها عام ١٩٩٥، اذ رفع مجلس الامن الدولي يده فعلياً عن هذا البلد، مما ترك المجال مفتوحاً للآخرين لمليء الفراغ في السلطة. وكانت العلاقات بين أثيوبيا

وأرتيريا تندهور وتنتج الى حرب دموية قتل فيها عشرات الآلاف من الجنود في حرب اكتادت الحدودية، والحرب الأهلية في السودان التي طال أمرها بين حكومة الخرطوم والمتمردين الجنوبيين تزداد سوءاً مستقطبة بذلك أقطاباً دوليين.

وفي بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة التي كان مزاجها متعكراً بمزيد من الحروب الصغيرة والنزاعات العرقية الذي هو طابعهما المميز، فضلاً عن الأزمات الإنسانية الأخرى كالجوع والأوبئة والأعاصير والتي وضع حلف شمال الأطلسي عقيدة إستراتيجية جديدة لمواجهة ووضعها بأنها عين الخطر الذي تواجهه الأنظمة الغربية، اذ صنف أفريقيا بأنها تقع في قوس الأزمات الجنوبي، اذ الإرهاب والجوع والمرض والهجرة غير الشرعية. وبما أن بريطانيا جزء من هذا الحلف فأنها طورت سياستها الخارجية للتعامل مع الأحداث المستجدة على الساحة الأفريقية ووضع السياسات والخطط التنموية . اذا أن مشكلة الإرهاب في أفريقيا وتزايد نشاطاته وكذلك الهجرة غير الشرعية فضلاً عن أمن الطاقة وضمان وصوله بأمان الى بريطانيا أمراً بات يشغل ساسة بريطانيا كثيراً بعد نهاية الحرب الباردة . ثم تأتي من بعده في الأولوية مواجهة الفقر والجوع والمرض والأزمات الإنسانية الحاصلة في أفريقيا التي كان بريطانيا دوراً حاسماً في زيادة آثارها السلبية قديماً وحديثاً عبر سياسات الاستعمار الطويل في أفريقيا ووضعها لشعار (فرق تسد) (divid and rule) الذي لازالت أفريقيا تعاني من آثاره والذي كان سبباً للكثير من النزاعات العرقية في القارة، أو عبر غض الطرف أو التعاطي عن الأزمات مثلاً أزمة رواندا في عام ١٩٩٤، اذ وقف العالم مفرجاً على ما يحدث هناك بصمت مطبق.

وكانت استجابة حكومة حزب العمال البريطاني لهذه الأحداث أن أصدرت قرارات مهمة أولهما استحداث وزارة التنمية الدولية البريطانية وثانيهما الإعلان عن سياسة خارجية أكثر أخلاقية وكان يقف وراء ذلك عدد من العوامل المهمة.

أولها : الظهور العلني للتيارات العمالية القديمة ذات التوجه العالمي التي كانت لا تزال تتجذر بعمق داخل الحزب.

وثانيهما : النفوذ المتزايد للمنظمات الإنمائية والإنسانية غير الحكومية (NGOS) مثل منظمة أوكسفام ومنظمة كرسستن أيد christuen Aid المساعدة أو المعونة المسيحية .. وكانت هذه المنظمات مؤيدة تقليدية لحزب العمال.

أما العامل الثالث فقد شهدته الأيام الأولى من عمل الحكومة كان مصدره الرأي العام ووسائل الإعلام . بالرغم من أن أفريقيا كانت بالكاد تذكر ملء أجنحة الأخبار في التسعينيات، الا أن وسائل الإعلام لم تكن لتتجاهل الاضطرابات والتحول الهائل التي تشهدها القارة في مناطق مثل رواندا والصومال وأثيوبيا والسودان وجنوب أفريقيا فقد بدأت الأزمات الإنسانية تؤثر في الرأي العام في بريطانيا . وبالتالي في الأحداث الماضية، فأنا لا نحتاج الى

كثير من التحليل والملاحظة والخيال لندرك أنه كان من الخطأ عد أفريقيا هامشية فيما يتعلق بمصالح بريطانيا على المدى البعيد. سواء تحسنت حالة أفريقيا أم تدهورت. لثان من الواضح أن القارة في طريقه لأن تصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى للأمن الدولي ومن ثم لمصالح بريطانيا وأوروبا، فإعداد اللاجئين الأفارقة المتزايدة والمهاجرين بدافع إنساني واقتصادي لثانت تدفعهم أمواج البحر أحياءاً وأمواتاً نحو السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وكان تدفق المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين وطالبي اللجوء يغير التركيبة العرقية والاجتماعية والسياسية في أوروبا والتي توفر تربة خصبة ساعدت في تنامي شعبية أحزاب سياسية يمينية ذات أجندات عنصرية صريحة.

إذن كان دافع بريطانيا نحو أفريقيا ليس إنسانياً بحتاً وإنما للخلاص من مخاطر هذه الأزمات الإنسانية فيما لو طالت الأراضي البريطانية أو زادت من حدة التهديدات للأمن الدولي أكثر منها لدواعي إنسانية كما هو معلن رغم أن التنمية الاقتصادية والحد من الفقر ومنع الصراعات، والحكم الرشيد كانت جل ما أبرزته بريطانيا في واجهة سياستها الخارجية تجاه أفريقيا، فأن لندن لديها مصالح أولويات أخرى في أفريقيا تجد نفسها ملزمة بالعمل باسمها.

فالفصل الثاني من كتاب (بريطانيا في أفريقيا) أوضح الكاتب بعض أهداف المملكة المتحدة في أفريقيا في ما يتعلق بأهم هذه المصالح وهي مكافحة الإرهاب وأمن الطاقة والتجارة والهجرة غير المنظمة وغير الشرعية وتغير المناخ، وكذلك جاء في الفصل الثاني الشراكات التي عقدتها بريطانيا مع المجتمع الدولي بما فيهم الشخصيات الدولية (المشاهير) والذين سخرتهم بريطانيا سعياً منها وراء مجموعة من الأهداف في أفريقيا مثل (بوب جيلون، وبونو، وجورج كلوني) الذين لهم شعبية عظمى وكان باستطاعته نشر الوعي لكل من المسائل المهمة كالفقر والأزمات الأكثر إنسانية.

أما في الفصل الثالث من هذا الكتاب (حدود النفوذ والدعم) وفي خطاب ألقاه (توني بلير) في جنوب أفريقيا في أيار / مايو ٢٠٠٧ "تمثل الدول الغنية وأفريقيا خيارين : أما الخيار المتعلق بنا وكيف تساعد أفريقيا على نهج الطريق الصحيح، وأما ذلك الذي يتعلق بأفريقيا وأي طريق يتعين عليها أن تسلك... فالتحدي الذي تواجهه هو دعم الجيد، والتحدي الذي تواجهه أفريقيا هو القضاء على الرديء".

واجهت الجهود البريطانية في أفريقيا مشاكل عدة : منها التناقض في الرؤية البريطانية في مدى غائية الدعم الموجه لأفريقيا هل هو لدعم قضايا إنسانية بحتة كالجوع والفقر والمرض أما لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي، والهجرة، وغير الشرعية التي تهدد البيئة المجتمعية البريطانية والتوازن الديموغرافي.

فضلاً عن الأفارقة الذين سئمو المساعدات المشروطة التي تتعلق بالحكم الرشيد والخصخصة والقروض المشروطة بتغيير النمط السياسي الحاكم إذ كثيراً ما واجهت هذه الجهود رفضاً من قبل الأنظمة السياسية في أفريقيا، أو عبر دعم بريطانيا لبعض الأنظمة المتهمه بقمع شعوبها والاستيلاء على السلطة

عبر الانقلابات العسكرية.

يقول الكاتب في الفصل الرابع من هذا الكتاب أن أحداث الحادي عشر من أيلول تمثل حافزاً

للحكومة البريطانية لتكرس مزيداً من الاهتمام والموارد للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فقد دفعت هذه الأحداث كذلك كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الى تبني إستراتيجية مضادة لما تسميه الإرهاب الدولي في الشرق الأوسط وفي أفريقيا بما قد يقوض ويضعف جهود التنمية في أفريقيا ويضعف قدرة ونفوذ الولايات المتحدة وبريطانيا في أحداث أنواع التغييرات الضرورية لتحويل الدول الأفريقية من وجهة نظر أولى كانت هناك عودة الى حرب باردة جديدة تبنت إستراتيجية الخوف من انتشار المد الإسلامي وإحلاله بدلاً من التأثير السوفيتي السابق، وتجاوزت الاهتمام بشؤون التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان . ومن وجهة نظر ثانية، كانت هناك عودة الى عقلية أكثر استعمارية . كان أصحاب القرار في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية متورطين في المناطق المتوترة من أفريقيا، ولو بدرجة أقل وبموارد أقل مما هو الحال بأفغانستان والعراق تحت ستار الشراكة مع الحكومات الأفريقية في إطار مشروع أشبه بالامبريالية الجديدة يتوقف فيه البحث عن المصالح التجارية والاستثمارية والطاقة على مخططات كبرى لتحقيق الاستقرار عبر التحول السياسي وبناء الدولة.

إذن كانت أفريقيا ذات حظ تعس قديماً وحديثاً عبر المقاربات والمقارنات التالية أبان الحرب الباردة كانت أفريقيا تعاني من مشكلة الحرب بالنيابة عبر صراعات الأنظمة السياسية فيها سواء المدعومة من الاتحاد السوفيتي سابقاً أو تلك التي تدعها المنظومة الغربية عبر رابطتي الفرنكفونية ورابطة ا ل كمنولث الناطقة باللغة الإنكليزية وكانت جهود وموارد التنمية تصرف في غير محلها أما لإدامة الحروب بالنيابة أو لدعم أنظمة بعينها او لإسقاط أنظمة أخرى.

فماذا يحصل لو أن أفريقيا توافرت لها مشاريع تنموية كذلك التي حصلت عليها أوروبا عبر مشروع مارشال أن كان حقاً م ا تدعيه الدول الغربية من دعم لجهود التنمية . والآن وبعد انتشار الحروب والأزمات الإنسانية والانحسار الحراري والإيدز والهجرة الدولية كلها آفات تقض مضجع التنمية في أفريقيا تحولت الرؤى والسياسات البريطانية لمواجهة المشاكل المخلة بالأمن الدولي خصوصاً الأمن البري طاني عوضاً عن الاتجاه نحو دعم جهود التنمية في أفريقيا وبين هذا وذاك كان دافع الضرائب في بريطانيا والخاسر كذلك المواطن الجائع في أفريقيا. فما زالت هناك أفواه جائعة تنتظر من يسد رمقها وجراحات دامية تنتظر من يضع لها البلمس الشافي.